المساعدات الاقتصادية الأمريكية لتونس (١٩٥٧-١٩٨١م)

ندا مختار محمد عويس
باحثة ماجستير، تاريخ حديث، جامعة الفيوم

الملخص:

يُلقي هذا البحث الضوء على طبيعة المساعدات الاقتصادية الأمريكية لتونس خلال الفترة من ١٩٥٧–١٩٨١م، وكانت هذه العلاقة ذات تأثير إيجابي على تونس في كافة النواحي، وكانت بداية هذه العلاقات قبل الاحتلال الفرنسي لتونس من خلال عقد أول معاهدة للصداقة والتبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية وتونس في عام ١٧٩٧م، وقد استمرت هذه الصداقة قائمة بين الدولتين حتى الاحتلال الفرنسي لتونس عام ١٨٨١م، ولقد ظلت العلاقة قائمة حتى حصلت تونس على استقلالها عام ١٩٥٦م، ولقد منحت الولايات المتحدة الأمريكية تونس الكثير من المساعدات الاقتصادية بموجب الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين، والتي قد بلغت أكثر من ٦٠٠ مليون دولار، وبالرغم من أن الاستثمار الأمريكي في تونس كان ضئيلًا للغاية، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية ظلت تقدم المساعدات الاقتصادية إلى تونس.

الكلمات المفتاحية: الاتفاقيات، الاقتصاد، المساعدات، العملة، أمريكا، تونس، فرنسا.

The American Economic Aid to Tunisia 1957-1981.

By: Nada Mukhtar Muhammad Owais

Abstract:

This research sheds light on the nature of American economic aid to Tunisia during the period from 1957-1981 AD, and this relationship had a positive impact on Tunisia in all respects, and the beginning of these relations was before the French occupation of Tunisia through the conclusion of the first treaty of friendship and trade exchange between the United States of America and Tunisia In 1797 AD, and this friendship continued between the two countries until the French

occupation of Tunisia in 1881 AD, and the relationship remained in place until Tunisia gained its independence in 1956 AD, and the United States of America granted Tunisia a lot of economic aid under the agreements signed between the two sides, which amounted to more than of the 600 million dollars, and although the American investment in Tunisia was very small, the United States of America continued to provide economic aid to Tunisia.

Keywords: Agreements, Economy, Aid, Currency, USA, Tunisia, France.

مقدمة:

لقد بدأت العلاقات بين الدولتين عندما فقدت الولايات المتحدة الأمريكية جزءًا من سفنها في البحر المتوسط بعد حرب الاستقلال عام ١٧٨٣م، وكان الأمريكيون يشعرون بخطر على تجارتهم في الشواطئ المغاربية، لذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى القيام بعلاقات صداقة وتبادل تجاري مع بلدان المغرب العربي، خاصةً تونس، والتي كانت بدايتها في أغسطس عام ١٧٩٧م[١]، حيث بعثت أول قنصلية أمريكية إلى تونس في عام ١٨٠٠م، وقد ظلت هذه الصداقة قائمة حتى حصلت تونس على استقلالها عام ١٩٥٦م، وقامت بين الدولتين إتفاقيات عديدة في مختلف المجالات، يأتي في مقدمتها التبادل التجاري بين الدولتين، وتأمين السفن الأمريكية في البحر المتوسط، وحصلت تونس على الاستقلال التام بموجب بروتوكول الاستقلال، الذي تم بين الدولة التونسية والدولة الفرنسية في ٢٠ مارس ١٩٥٦م[٢]، وقد أصبحت تونس دولة مستقلة ذات سيادة، ولم يكن استقلال تونس في نظر

---

(١) المعاهدة التونسية الأمريكية عام ١٧٩٧م: تم توقيع هذه المعاهدة بين تونس، والولايات المتحدة الأمريكية في ٢٨ أغسطس عام ١٧٩٧م، وكانت بين كل من حمودة باشا باي تونس، وبين الرئيس الأمريكي جون آدامز بتوقيع المفاوضين وويليام إيتون، وجيمس ليندر كاثكارت. للمزيد انظر علي تابليت: "تونس تعترف بالولايات المتحدة الأمريكية ١٧٩٧م"، ***حوليات جامعة الجزائر***، ١٩٩٨م، ص ٢٠٩-٢٧٣.

(٢) استقلال تونس عام ١٩٥٦م: اتجه وفد تونسي برئاسة الحبيب بورقيبة إلى باريس لإجراء مفاوضات جديدة مع الحكومة الفرنسية من أجل التفاوض بشأن الاستقلال، وهناك تم توقيع بروتوكول الاستقلال في ٢٠ مارس ١٩٥٦م، وأقرت فرنسا فيه رسميًا باستقلال تونس، وحقها في تولي الشئون الخارجية والدفاع، والأمن الداخلي وتشكيل جيش وطني. وقد أصبح الحبيب بورقيبة رئيسيًا للوزراء لأول حكومة

قادة الحركة الوطنية نهاية في حد ذاتها، بل بداية لعملية أخرى صعبة وشاقة تتمثل في بناء دولة تونسية حديثة[٣]، لذلك بادر زعماء الحركة الوطنية التونسية في إقامة علاقات طيبة وودية مع الولايات المتحدة الأمريكية[٤]، وكانت الأخيرة أول دولة تعترف باستقلال تونس في ١٧ مايو ١٩٥٦م كأول قوة عظمى تعترف بالسيادة التونسية[٥]، وكان ذلك من خلال برقية أرسلتها وزارة الخارجية الأمريكية، وقدمها القنصل الأمريكي العام في تونس الجنرال موريس هيوز Morris Hughes إلى الباي محمد الأمين[٦] .

أولًا: الاتفاقيات الاقتصادية بين الولايات المتحدة وتونس ١٩٥٧–١٩٨١م:

لقد عرضت الولايات المتحدة الأمريكية تقديم المساعدات الاقتصادية على تونس، ورحب الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة[٧] بهذا العرض، وكانت فرنسا في ذلك الوقت لا تمنع

وطنية في عهد الاستقلال، وكان الأمين باي آخر ملوك العائلة الحسينية، وتم إلغاء الملكية، وإعلان = = الجمهورية يوم ٢٥ يوليو ١٩٥٧م، وتولى الحبيب بورقيبة الحكم كأول رئيس للجمهورية التونسية. انظر: عبدالوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، د. ت، ص٨٢٣. ؛ عبد الكريم عزيز: نضال شعب أبي تونس ١٨٨١–١٩٥٦م، مركز النشر الجامعي، تونس، ٢٠٠١م، ص ٥٥٧.

(٣) شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم: تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١م، ص ٣٥٨.

(٤) سراب جبار خورشيد: "العلاقات التونسية – الأمريكية ١٩٥٦–٢٠١١م"، ***المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية***، مج٤، ع ٢، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق، ٢٠٢٠م، ص ١٤.

(٥) سراب جبار خورشيد: "العلاقات التونسية – الأمريكية، ص ١٤.

(٦) ناظم رشم معتوق الإمارة: "تونس والولايات المتحدة الأمريكية دراسة في العلاقات السياسية ١٩٥٦–١٩٥٨م"، ***مؤسسة كان التاريخية للنشر***، ع ١٤، الكويت، ديسمبر ٢٠١١م، ص ١٧.

(٧) الحبيب بورقيبة: ولد في المنستير في منطقة الساحل التونسي في ٣ أغسطس عام ١٩٠٣م، تلقى العلم في تونس وفرنسا، نال شهادته الثانوية، وحصل على شهادته الجامعية من كلية الحقوق في جامعة باريس، عاد إلى تونس عام ١٩٢٧م ليمارس مهنة المحاماة، قبل أن يؤسس مع مجموعة من شباب حزب الدستور "الحزب الدستوري الجديد" عام ١٩٣٤م، كما انتخب أمين عام الحزب، وسُمي الحزب بعد ذلك بالحزب الاشتراكي الدستوري، ومضى بورقيبة أحد عشر عامًا في السجون الفرنسية بسبب نضاله من أجل استقلال تونس، وأفرجت عنه الحكومة الفرنسية، ورحل إلى مصر عام ١٩٤٣م، وأسس هناك مكتب المغرب العربي، ثم عاد إلى فرنسا عام ١٩٥٠م، وأُعتقل مرة أخرى في عام ١٩٥٢م، واعترفت حكومة منديس فرانس بالحكم الذاتي لتونس عام ١٩٥٤م، ونالت تونس استقلالها في ٢٠ مارس عام

أي دولة من تقديم المساعدات الاقتصادية إلى تونس ماعدا الولايات المتحدة الأمريكية، حتى لا تفقد سيطرتها وقوتها أمام الدول الغربية، كما اشترطت فرنسا بأنه لن يتم تقديم أي منح أو مساعدات اقتصادية أمريكية إلى تونس، إلا بعد اكتمال توقيع الاتفاقيات بين الجانبين الفرنسي والتونسي(٨).

كما قام السفير التونسي المنجى سليم، بإرسال برقية بشكلٍ غير رسمي إلى الولايات المتحدة الأمريكية، يطلب منها تقديم المساعدات الاقتصادية والتقنية لتونس، ولكنه كان يخشى أن ترفض الولايات المتحدة طلبه بسبب مصالحها مع فرنسا. ولقد وافقت الحكومة الأمريكية من حيث المبدأ على تقديم المساعدات الاقتصادية لتونس، وأن يتم تحديد مدى ونوع المساعدات التي تحتاجها، بعد أن تقوم الحكومة الأمريكية بدراستها ومناقشتها من خلال المحادثات التي تعقد بين الدولتين(٩).

ماهي أهداف الولايات المتحدة من تقديم المساعدة لتونس؟

كانت أهداف الولايات المتحدة من تقديم المساعدات الاقتصادية إلى تونس هو المحافظة على مصالحها التجارية في البحر المتوسط، والحد من انتشار الشيوعية في دول شمال أفريقيا، خاصةً تونس، مستغلة بذلك احتياج تونس للمساعدات بعد استقلالها؛ لذلك قامت الحكومة الأمريكية بإرسال لجنة اقتصادية في عام ١٩٥٧م لمناقشة ومعرفة احتياجات تونس الاقتصادية، كما شجعت الدول الغربية الأخرى، والوكالات الدولية على تقديم المساعدات الاقتصادية إلى تونس باعتبارها دولة حديثة الاستقلال(١٠)، وقد تم توقيع أول اتفاقية ثنائية للمساعدات الاقتصادية والفنية بين الولايات المتحدة الأمريكية وتونس في ٢٦ مارس ١٩٥٧م، وخلال هذه الفترة بدأت تونس تصوغ منظورًا جديدًا للتنمية الاقتصادية بطريقة مختلفة(١١).

١٩٥٦م، وأصبح بورقيبة رئيس المجلس الوطني، وبعدها رئيس لمجلس الوزراء، وفي ٢٥ يوليو عام = = ١٩٥٧م تم إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية، وأُنتخب بورقيبة رئيسًا لتونس. انظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د. ت، ص ١٥٧.

(2) F.R.U.S:Telegram From the Embassy in France to the Department of State, Vol. XVIII, Paris, July 20, 1956, p. 654.

(3) F.R.U.S: Telegram From the Department of State to the Embassy in France, Vol. XVIII, Washington, November 19, 1956, p. 655.

(10) Ibid: p. 655.

(11) Re Sumo Attuquayefio: The Rationale Underlying U.S Policy Of Development Case Study's Tunisia, Master of Arts Thesis - The American University, College =

لقد كانت أول المساعدات الاقتصادية التي قدمتها الحكومة الأمريكية إلى تونس، هو منحها مبلغًا بقيمة ٥ مليون دولار عام ١٩٥٧م، كما منحتها أيضًا مبلغًا آخر بقيمة ٦,٥ مليون دولار من أجل شراء القمح، وكان بيع هذه السلع في تونس يعمل على دعم المشاريع والأنشطة الاقتصادية الموجودة فيها، كما أصبح من المتاح لتونس أن تنفق ما يقرب من نصف مليون دولار للقيام بالعديد من المشاريع الاقتصادية(١٢)، كما بدأت الولايات المتحدة تأخذ احتياجات تونس الاقتصادية آنذاك بعين الاعتبار، وتقوم بدراستها، حيث تقوم بإدراجها في ميزانية المساعدات الاقتصادية المقدمة للعام التالي (١٩٥٨م)(١٣).

قام الرئيس الأمريكي إيزنهاور Eisenhower بتقديم كافة المساعدات الاقتصادية إلى تونس حتى لا تلجأ إلى طلب المساعدات من الدول الأخرى مثل الاتحاد السوفيتي، وكان ذلك من خلال طرح عقيدته المعروفة بمبدأ إيزنهاور في عام ١٩٥٧م(١٤). ولما كان لهذا المبدأ أثر فعال من الناحية النفسية أكثر من الناحية الاقتصادية، خاصةً بالنسبة للرئيس التونسي الحبيب بورقيبة؛ لأن بورقيبة كان يرى أن مبدأ إيزنهاور جاء ملبيًا لاحتياجات تونس الاقتصادية من المساعدات الأمريكية، لذلك قام بورقيبة بالتعبير عن شكره وتقديره للمساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية إلى تونس من خلال البرامج الإذاعية، كما أكد على أن المساعدات الأمريكية ما هي إلا عبارة عن مساعدات إنسانية لدولة حديثة الاستقلال(١٥)، ومن ناحية أخرى بدأت تونس في التفكير في اللجوء إلى عقد العديد من الاتفاقيات التجارية مع بعض الدول

= of International Service, Department of Political Science, International Law and Relations, 1965, p. 53

(12) F.R.U.S: Memorandum of a Conversation, Tunis, March 18, 1957, Vol. XVIII, Tunis, March 18, 1957, p.665.

(13) F.R.U.S: Telegram From the Department of State to the Embassy in France, Vol. XVIII, Washington, November 19, 1956, p. 655.

(١٤) مبدأ إيزنهاور ١٩٥٧م The Eisenhower Doctrine: أعلن الرئيس الأمريكي دوايت دي إيزنهاور عن مبدئه في عام ١٩٥٧م، والذي يضم منطقة الشرق الأوسط من ليبيا غربًا إلى باكستان شرقًا، وتركيا شمالًا، والحبشة والجزيرة العربية جنوبًا، ووافق عليه الكونجرس الأمريكي يناير ١٩٥٧م على أثر فشل العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م، ويهدف إلى ملء الفراغ الاستعماري الآتي من هزيمة فرنسا وبريطانيا في حرب السويس، وفرض هيمنته على منطقة الشرق الأوسط، تحت ستار الخوف من الخطر الشيوعي. للمزيد انظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج١، ص٤٣٧-٤٣٨؛

Peter L. Hahn: "Securing the Middle East: The Eisenhower Doctrine of 1957", ***Presidential Studies Quarterly***, Vol. 36, No. 1, Mar. 2006, p. 38.

(15) Egya N. Sangmuah: "Eisenhower and Containment in North Africa 1956 – 1960", ***Middle East Journal***, Vol. 44, No. 1,1990, p.83.

الأخرى بين عامي ١٩٦٠-١٩٦٢م، مثل الاتحاد السوفيتي، وبولندا، وألمانيا الشرقية، وبلغاريا، والمجر، وقد رحبت بولندا بتقديم المساعدات الاقتصادية إلى تونس، وقدمت قرضًا بقيمة ١٠ ملايين دولار في عام ١٩٦٠م ، ولم تكن علاقة تونس مع الكتلة الشرقية آنذاك كافية لإحداث مشكلة مع الولايات المتحدة الأمريكية(١٦).

لقد كتب ريتشارد نيكسون Richard Nixon نائب الرئيس الأمريكي تقريرًا عن زيارته، التي قام بها في تونس في ١٨ مارس ١٩٥٧م، وذكر فيه ترحيب الحكومة التونسية به، ومنحها قرضًا بقيمة ٣ ملايين دولار كمساعدة اقتصادية إضافية، وأن الحكومة التونسية اعتبرت هذا القرض رمزًا للصداقة الأمريكية التونسية، ولكنه فشل في إقناع الحكومة التونسية في الوصول إلى إتفاق بشأن عدم استخدام هذه القروض في المشاريع، وبناء الطرق في تونس؛ لأنه كان يرى أن هذه المشاريع مكلفة بالنسبة للحكومة الأمريكية(١٧). لقد كان الخبراء الاقتصاديون التونسيون يأملون في أن يكون حجم المعونة المقدمة لهم تكفي لتمويل بعض المشاريع التونسية الكبرى، مثل إنشاء بنك للتنمية الرأسمالية، والقيام بالتنمية الريفية في سهل غامودا Gamoda، وإنشاء جامعة تونسية، كما رجح الخبراء أن تكون تكلفة هذه المشاريع بحوالي ٩ ملايين دولار (١٨).

لقد قررت الحكومة الأمريكية تمويل هذه المشاريع تمويلًا جزئيًا، ورفضت الحكومة التونسية هذا الأمر بحكم الاتفاقيات القائمة بينهما، وأصرت على أن يكون تمويل هذه المشاريع تمويلًا كليًا، حتى تتمكن من الانتهاء من هذه المشاريع، وجعلت الحد الأدنى من هذه الصفقة يبلغ ١,٥ مليون دولار، كما طلبت الحكومة التونسية أيضًا إنشاء محطة إذاعية لها والتي كان يبلغ قيمتها٦٠٠ ألف دولار، ولكنها قامت بسحب طلبها، وأرادت استبداله بشراء عدد (٣) طائرات هليكوبتر بقيمة ١٧٠ ألف دولار لمكافحة الجراد، وشراء عدد (٢٥) شاحنة صهاريج ترسل إلى المناطق القاحلة الوسطى والجنوبية الموجودة في تونس، من أجل القيام بالتنمية الريفية في سهل الهوارية الساحلية الذي يشمل على بناء الموانئ، وبناء الطرق، والكهرباء وغيرها من المشاريع الاقتصادية (١٩).

(16) Sangmuah: "Eisenhower and Containment in North Africa", 83.
(17) F.R.U.S: Telegram From the Consulate at Rabat to the Department of State, Vol. XVIII, Rabat, May 6, 1957, p.667 - 668.
(18) Ibid, 667 – 668.
(19) Ibid: p. 668.

كما قام وليم روانتري W. Rountree مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا وأفريقيا بإرسال برقية إلى هيرتر وكيل وزارة الخارجية الأمريكية، يوضح فيها رغبة السفير التونسي المنجى سليم في معرفة عدم تقديم فرنسا المساعدات الاقتصادية إلى تونس، وقد أوضح له روانتري بأن هذه المشكلة كانت تعُد من أصعب المشاكل التي واجهتها الحكومة الأمريكية؛ لأن ميزانيتها كانت لا تسمح بتقديم المزيد من القروض السنوية إلى تونس، والتي كانت قيمتها في عام ١٩٥٧م حوالي ٤٥ مليون دولار(٢٠)، وكان قرض الخمسة ملايين دولار والمساعدة الإضافية التي قدمها ريتشارد نيكسون نائب الرئيس إيزنهاور أثناء زيارته لتونس، كانت من مساعدات الشرق الأوسط، كما أن المساعدات الاقتصادية المقترحة لعام ١٩٥٨م، كانت من صندوق القروض التنموية بقيمة ٥ ملايين دولار(٢١).

قام الوزير الفرنسي لوسيه Lucet بإرسال برقية إلى الخارجية الأمريكية في واشنطن في أول يونيه ١٩٥٧م، يوضح فيها وجهة نظر حكومته بشأن تعليق المساعدات الاقتصادية الفرنسية لتونس، وكان لدى فرنسا رغبة في أن تتوقف الحكومة الأمريكية من تقديم المزيد من المساعدات الاقتصادية إلى تونس، حتى تقوم فرنسا بتشكيل حكومتها الجديدة. وقد أشار إلى أن هذا الأمر قد أدى إلى حدوث تدهور في الأوضاع بين الحكومة الفرنسية والتونسية، كما أوضحت الحكومة الأمريكية من جانبها بأنها غير مستعدة لتقديم المزيد من المساعدات إلى تونس؛ نظرًا لعدم كافية الأموال لديها(٢٢).

كما قام ج. منن ويليامز J. M. Williams مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية بإرسال برقية إلى وزير الخارجية الأمريكية ديفيد دين راسك D.D. Rusk، يوضح فيها الرسالة التي أرسلها الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة إلى الرئيس الأمريكي إيزنهاور في ٢٢ سبتمبر ١٩٦٠م، والتي طالب فيها الحكومة الأمريكية أن تقوم بتقديم مساعدة إضافية أخرى من أجل الحد من البطالة بين الشباب التونسي، على أن يتم ذلك من خلال طرح برنامج

(20) F.R.U.S: Memorandum From the Assistant Secretary of State for Near Eastern, South Asian, and African Affairs Rountree to the Under Secretary of State Herter, Vol. XVIII, Washington, May 29, 1957, p. 672.

(21) Ibid, 672.

(22) Memorandum of a Conversation Between the Minister of the French Embassy Lucet and the Deputy Director of the Office of Western European Affairs Tyler, Department of State, Washington, June 1, 1957,Vol. XVIII, F.R.U.S, Washington, June 1, 1957, p.674.

تنموي مدروس، يعمل على استخدام العمالة التونسية بشكلٍ جيد. وقد جاء رد إيزنهاور في ١٥ أكتوبر ١٩٦٠م، وهو عزم حكومته في المحافظة على مستوى معين من المساعدات الاقتصادية لتونس، والتي بلغ قيمتها في الميزانية المقترحة لعام ١٩٦٠م حوالي ٢٠ مليون دولار، وإذا رغبت الحكومة التونسية في زيادة المساعدات الاقتصادية، فإنه يتم ذلك من خلال تقديم دراسة مسبقة لمعرفة جميع الاحتياجات الاقتصادية لها[٢٣].

لذلك قامت الحكومة الأمريكية بإرسال فريقها الخاص من المساعدات الاقتصادية في عام ١٩٦١م، وقامت بمنح تونس قرضًا بقيمة ٣٠ مليون دولار، ولكن الكونجرس الأمريكي اعترض على هذا القرض، وطلب من الحكومة الأمريكية أن تقوم بتخفيض قيمة هذا القرض إلى ٢٠ مليون دولار، ولكن بعد مراسلات رئاسية دارت بين الطرفين، قررا في النهاية تقديم مساعدة إضافية إلى تونس بقيمة ٥ ملايين دولار[٢٤]، على أن يتم صرف هذه المساعدة من صناديق الطوارئ، مع الالتزام بقرارات الرئيس إيزنهاور[٢٥]. كما أوضحت التقارير الواردة من تونس آنذاك، بأن المساعدة الإضافية التي قدمتها الحكومة الأمريكية مهمة جدًا للتونسيين في حالة مواجهة أي تخفيضات طارئة من قبل الكونجرس الأمريكي، وكانت المساعدة الإضافية تصل نسبتها إلى ١٨٪ من برنامج التنمية الاقتصادية الخاصة بتونس، لذلك قررت الحكومة الأمريكية مراجعة جميع احتياجات تونس بعناية وبدقة[٢٦].

كما قامت الحكومة الأمريكية بإرسال بعثة أمريكية، خاصة بالتعاون الاقتصادي والفني للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في أكتوبر ١٩٦٠م، وكانت هذه البعثة برئاسة هنري تاسكا H. Tasca نائب مساعد وزير الخارجية للشؤون الاقتصادية في المكتب الأفريقي إلى تونس، وقد قام تاسكا بفحص برامج العمل المكثفة الخاصة بتونس، كما أنه تأثر بشدة بالجهود التونسية في التنمية الاقتصادية، وعمل على تعزيز العلاقات الأمريكية التونسية

([23]) Memorandum From the Assistant Secretary of State for African Affairs Williams to Secretary of State Rusk, Vol. XXI, F.R.U.S, AFRICA, Washington, February 14, 1961, p. 244.

([24]) Memorandum From the Assistant Secretary of State for African Affairs Williams to Secretary of State Rusk, Vol. XXI, F.R.U.S, AFRICA, Washington, February 14, 1961p. 244.

([٢٥]) تقرير الرئيس إيزنهاور إلى الكونجرس في ٩ مارس ١٩٥٧م: أنظر مؤسسة الدراسات الفلسطينية على موقع: www. Palestine-studies.org/ar/resources/documents

([26]) Re Sumo Attuquayefio: The Rationale Underlying U.S Policy Of Development Case Study's Tunisia, p.53.

والترويج لها باعتبارها مثالًا للدول الأفريقية الأخرى، إلى جانب ذلك قامت الحكومة الأمريكية برفع قيمة المساعدات الاقتصادية لتونس، وتمت الموافقة على رفع قيمة المساعدات من ٢٠ مليون دولار إلى ٢٥ مليون دولار في عام ١٩٦١م(٢٧).

ولذلك تمكن الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة من إقناع الحكومة الأمريكية في مايو من العام نفسه بالتنمية الاقتصادية في تونس، والتي كانت تعتمد على المعايير التي قد حددها الرئيس الأمريكي جون كينيدي J. Kennedy، لذلك قامت الحكومة الأمريكية بإرسال فريقها الخاص بالمساعدات الاقتصادية لزيارة تونس مرة أخرى، وقام الفريق بعرض السنوات العشر التي قدمها من المساعدات الاقتصادية، إلى جانب مناقشة المسودة الخاصة بالخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية الأمريكية في تونس، كما أوصت الحكومة الأمريكية بأن تكون المساعدات الاقتصادية لتونس طويلة الأجل، وأقترحت أيضًا أن تكون قيمة هذه المساعدات ١٨٠ مليون دولار(٢٨).

لقد كانت هذه الزيارة بمثابة احترام متبادل بين تونس والولايات المتحدة الأمريكية، مع اعتراف الولايات المتحدة بالجهود التونسية في العديد من المشاريع سواء كانت المشاريع الأجنبية أو المحلية(٢٩)، كما قامت الحكومة الأمريكية بمراجعة الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية بتونس من قبل الخبراء الاقتصاديين، وأعلنوا أنها جيدة ومعقولة، وأن نسبة نجاحها يعتمد على حجم المتطلبات المستقبلية للمساعدات الاقتصادية الأمريكية في تونس. وكان من المتوقع أن تستأنف فرنسا تقديم المساعدات المالية لتونس في عام ١٩٦٤م، كما كانت الحكومة الأمريكية تأمل في أن تتمكن الحكومة التونسية من الحصول على النسبة الأكبر من المساعدات الخارجية من العالم الغربي(٣٠).

لقد حققت الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية الخاصة بتونس في عامها الأول أهدافها الاستثمارية إلى حد كبير، وكان ذلك من خلال اعتمادها على مساعدات النقد الدولي الأجنبي، واللجوء إلى الاقتراض الداخلي، وهذا أدى إلى حدوث ضغوط تضخمية لديها،

---

(27) Memorandum from the Assistant Secretary of State for African Affairs Williams to Secretary of State Rusk, Ibid, p. 244.

(28) Re Sumo Attuquayefio: The Rationale Underlying U.S Policy Of Development Case Study's Tunisia, p. 54

(29)F.R.U.S: Circular Telegram From the Department of State to Certain Diplomatic Posts, Vol. XXI, Washington, May 16, 1961, p. 249.

(30) Report Prepared by the Fourth Interdepartmental Survey Group for President Kennedy, Vol. XXI, F.R.U.S, Washington, April 19, 1963, p. 277.

كادت أن تعرض نجاح هذه الخطة للخطر والفشل. وكانت الحكومة التونسية وقتها تعتمد وبشكل كبير على مواردها الخاصة أكثر مما كان متوقعًا، وذلك بسبب بطء تدفق المساعدات الأمريكية في بعض الأحيان(٣١).

لقد وصل إجمالي المساعدات الاقتصادية الأمريكية لدعم هذه الخطة أكثر من المبلغ المقترح في يوليو ١٩٦٢م، وهذا الأمر الذي جعل الحكومة الأمريكية تقوم بإيقاف استمرار هذه الخطة؛ لأنها رأت أنها مفرطة في الطموح لدى التونسيين. ولم تلتزم الحكومة الأمريكية بأي مدة لهذه الخطة، كما أن التونسيين كانوا مصرين على الحفاظ على وتيرة الاستثمار الأمريكي، وعلى الرغم من المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها بسبب التضخم في العملات الأجنبية(٣٢)، لكن بدأت الحكومة التونسية في تحديد أهدافها من الخطة المقدمة لها، وقامت باتخاذ التدابير اللازمة لكل الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالمساعدات الأمريكية، بحيث يكون معدل النمو السنوي للمساعدة يصل إلى ٦% مع زيادة معدل الدخل المحلي للبلاد، والذي بلغ ٢١% من الإنتاج المحلي عام ١٩٦٤م(٣٣).

لقد كانت تونس واحدة من دول العالم السبع التي واصلت الولايات المتحدة الأمريكية تقديم الدعم لها بشكلٍ كبير في إطار برنامج خاص بالمساعدات الاقتصادية الأمريكية، لذلك قدمت الحكومة الأمريكية خطة رباعية تنموية جديدة لتونس، وكانت هذه الخطة تقدر بـ ٨٠ مليون دولار، إلى جانب التزام الحكومة الأمريكية بمبلغ لـ ١٨٠ مليون دولار التي كانت متاحة من الخطة التنموية السابقة، ومن ناحية أخرى قامت الحكومة الأمريكية بربط تونس بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية مع زيادة تدابير المساعدة الذاتية، إلى جانب زيادة المساعدات الاقتصادية من الجهات المانحة الأخرى(٣٤) .

(31) F.R.U.S: Paper Prepared in the Bureau of African Affairs, Vol. XXI, Washington, September 11, 1963, p. 280.

(32) Ibid: p. 280.

(33) Re Sumo Attuquayefio: The Rationale Underlying U.S Policy Of Development Case Study's Tunisia, p. 54.

(34) F.R.U.S: Paper Prepared in the Department of State, Vol. XXIV, Washington, April 27, 1965, p. 226.

ثانيًا: المساعدات الاقتصادية للتنمية الأمريكية تجاه تونس:

لقد أبدت المجموعة الأوروبية الاقتصادية[٣٥] استعدادها لفتح باب المفاوضات الرسمية مع تونس، وكان من المقرر إعداد لقاء رسمي بين الطرفين، كما قامت الحكومة الأمريكية بدعم البنك الدولي في جهوده لكي يقوم بدور أكثر فاعلية في تعزيز المجموعة الاستشارية الخاصة بالتنمية الدولية، كما قامت الحكومة الأمريكية من جانبها بتشجيع الدول الأخرى على توسيع مشاركتهما في جهود التنمية الاقتصادية في تونس، وكانت الولايات المتحدة مستعدة لتقديم مساعدات إضافية من موارد النقد الأجنبي، والتي كان من الممكن أن تحصل عليها تونس من صندوق النقد الدولي، ولكن بعد مراجعة الخطة الرباعية من المساعدات الأمريكية الخاصة بالتنمية الاقتصادية في تونس[٣٦].

لقد كان رد فعل الحكومة التونسية على الدعم الأمريكي لها، هو أن تحصل على تعهد بهذا الدعم بدون الالتزام بأي سنوات في التعهد، كما أنها أرادت أن تحصل على مبلغ قيمته ٤٠ مليون دولار لبدء خطة تنموية جديدة مُقبلة[٣٧]، كما أشار السفير التونسي الحبيب بورقيبة الابن في برقية مرسلة إلى السفارة الخارجية في واشنطن، بأن حكومته تود أن تجعل من تونس نموذجًا لدولة ديمقراطية تعمل بشكل وثيق مع الغرب، خاصةً مع الولايات المتحدة الأمريكية.

---

(٣٥) المجموعة الأوروبية الاقتصادية: هي منظمة إقليمية تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي، وتعد أول منظمة أوروبية تنشأ بعد الحرب العالمة الثانية عام ١٩٥١م، وأصبحت لها سلطة مباشرة على تنفيذ قراراتها على دول الأعضاء الستة الموقعة على الاتفاقية وهما (بلجيكا، وفرنسا، وإيطاليا، ولوكسمبورغ، وهولندا، وألمانيا الغربية)، وأطلقوا عليها اسم الجماعة الأوروبية الاقتصادية للفحم والصلب عام ١٩٥٢م، وكانت النواة الأولى لقيام الاتحاد الأوروبي. انظر: محمد محمد عتريس إبراهيم: معجم بلدان العالم، ط٥، مكتبة الآداب للنشر، ٢٠١٢م، ص٦١؛ جون بيندر وسايمون أشرودو: الاتحاد الأوروبي (مقدمة قصيرة جدًا)، ط١، ترجمة: خالد غريب علي، مر: ضياء وراد، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٥م، ص١١-٢٤.

(36) F.R.U.S: Paper Prepared in the Department of State, Vol. XXIV, Washington, April 27, 1965, p. 226.

(37) F.R.U.S: Memorandum From the President's Special Assistant for National Security Affairs Bundy to President Johnson, Vol. XXIV, Washington, April 29, 1965, p. 227.

كما قامت الحكومة الأمريكية بوضع برنامجها الاقتصادي بتونس، وأن يكون مدته أربعة سنوات، بنسبة ٦٠% من الميزانية المطروحة للقرض(٣٨).

كما تحدث وزير الخارجية التونسي بورقيبة الابن مع مدير وكالة التنمية الدولية بيل Bell بشأن منح تونس قرضًا نقديًا لتنمية الموارد الاقتصادية التونسية، وكان رد السيد بيل بأن مسألة منح القروض ليست متاحة، ووعده بالنظر في جميع احتياجات تونس، كما وعده أيضًا بتقديم المساعدات لتونس بشكل أكثر فاعلية في إطار إجراءات هذه المساعدات، ولكن بعد التخلص من المشاكل التي تواجهها الحكومة الأمريكية في ميزان المدفوعات(٣٩).

كما طالب المساعد الخاص لشؤون الأمن القومي روستو Rosto من الرئيس الأمريكي جونسون Johnson الموافقة على منح تونس قرضًا غير مشروطًا بقيمة ١٥ مليون دولار، وكان هذا القرض عبارة عن مشتريات أمريكية، وهذا القرض يُعد الجزء الأكبر من ضمن خطط المساعدات الاقتصادية الأمريكية الخاصة بذلك العام، باستثناء بعض المساعدات الغذائية والتقنية التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية على مرحلتين، من أجل المحافظة على استمرار التقدم في تدابير المساعدات الذاتية(٤٠).

لقد وافقت الحكومة الأمريكية على هذا القرض؛ كما وعد وزير الخارجية الأمريكية راسك أيضًا بمواصلة تقديم الدعم الأمريكي للتنمية التونسية، ولكن بشرط أن تقوم الحكومة التونسية ببعض التغيرات في سياستها الاقتصادية، والقيام بالإجراءات اللازمة الخاصة بالميزانية الجديدة للموارد الاقتصادية، فقامت الحكومة الأمريكية بمنح تونس قرضًا بقيمة ٣٠ مليون دولار من خلال المجموعة الاستشارية التابعة للبنك الدولي بضمان البرنامج التنموي القائم آنذاك، كما منح البنك الدولي تونس مبلغًا آخر بقيمة ١٠٠ مليون دولار منحة إضافية للثلاث سنوات التالية آنذاك(٤١).

(38) Memorandum of Conversation, Vol. XXIV, F.R.U.S, Washington, April 29, 1965, p. 229.

(39) Memorandum From Secretary of State Rusk to the Administrator of the Agency for International Development Bell, Vol. XXIV, F.R.U.S, Washington, May 10, 1965, p. 230.

(40) Memorandum From the President's Special Assistant Rostow to President Johnson ,Vol. XXIV, F.R.U.S, Washington, April 4, 1966, p. 242.

(41) F.R.U.S: Memorandum From the President's Special Assistant Rostow to President Johnson ,Vol. XXIV, Washington, April 4, 1966, p. 242.

لقد كانت الحكومة الأمريكية على علم بالمشكلة التي كانت تواجهها الحكومة التونسية، بسبب انخفاض المساعدات الاقتصادية من قبل الكونجرس الأمريكي لعام ١٩٦٨م، وكانت تونس لا تزال الدولة الأساسية والرئيسية لدي الحكومة الأمريكية في تقديم المساعدات الاقتصادية لها، وكان إجمالي المساعدات الاقتصادية المطروحة لعام ١٩٦٨م حوالي ٤٢ مليون دولار، على الرغم من أنه تم تنبيه تونس بشأن مسألة انخفاض المساعدة الاقتصادية لعام ١٩٦٨م في العام السابق ١٩٦٧م[٤٢].

نتيجة لذلك اجتمع كل من وكيل الوزارة ومدير المعونة الأمريكية، ومساعد وزير التنمية في واشنطن لمناقشة مسألة تخفيض طلب المساعدات الأمريكية لتونس، وتوصلا في النهاية إلى منح تونس قرضًا بقيمة ١٠ ملايين دولار، ولكن بشرط توافر أموال كافية في الخزينة الأمريكية[٤٣]، وبذلك يكون إجمالي المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لتونس حوالي ٥٢٥ مليون دولار أمريكي، وكانت هذه المساعدات عبارة عن شحنات غذائية مدفوعة بالدينار التونسي، أو كمنح بموجب الاتفاقيات القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة التونسية[٤٤]، وأما بالنسبة لمبلغ ١٠ ملايين دولار، فإن الحكومة الأمريكية لم تستطع دفعه في وقته[٤٥].

كما أرسل روستو برقية إلى الرئيس الأمريكي جونسون بها توصية بشأن منح تونس قرضًا قيمته ١٠ ملايين دولار، وقد بدأت الحكومة التونسية تشعر بالقلق من جراء انخفاض مستوى المساعدات الأمريكية والتنمية الاقتصادية في تونس، وفي الوقت نفسه أوضح الأمين العام روجرز Rogers بأن الحكومة الأمريكية قد لا تتمكن من تقديم مبلغ الـ ٩,٢ مليون دولار من مبيعات الأغذية الأساسية التي تحتاجها تونس[٤٦]، ومع ذلك فإن الحكومة

(42) F.R.U.S: Telegram From the Department of State to the Embassy in Tunisia, Vol. XXIV, Washington, March 1, 1968, p. 265.

(43) Ibid, 265.

(44) Howard C. Reese, Thomas D. Roberts and others: Area hand book for the Republic of Tunisia, The American University Systems Research Corporation Research, July 1970, p. 338.

(45) F.R.U.S: Memorandum From the President's Special Assistant Rostow to President Johnson, Vol. XXIV, Washington, May 24, 1968, p. 272.

(46) F.R.U.S: Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs Kissinger to President Nixon, Vol. E–5, Part 2, Documents On North Africa, 1969–1972, Washington, October 7, 1970, p. 2.

الأمريكية كانت تريد مواصلة تقدم المساعدات الاقتصادية لتونس، ولكن في الحد التي تسمح به مواردها الاقتصادية(٤٧).

لقد بدأت الحكومة التونسية تركز على تنمية مواردها الاقتصادية بنفسها، وذلك من خلال توفير أماكن لبيع السلع والمنتجات الأمريكية في الأسواق التونسية، خاصة في مجال الاستثمار، وعلى الرغم من أن مبيعات الأسواق الداخلية لتونس كانت قليلة ومحدودة بسبب قلة مواردها، وضعف القوة الشرائية في الأسواق، فإن الحكومة الأمريكية رأت القيام بالاستثمار الاقتصادي في تونس؛ لأنها كانت ترى أن مصالحها في تونس هي المقام الأول من الناحية السياسية والاستراتيجية للحفاظ على قوتها العالمية، وحماية مصالحها الاقتصادية في البحر المتوسط، وأن هذه المصلحة متمثلة إلى حد كبير في الاستثمار الذي تقوم به الحكومة الأمريكية في التنمية الاقتصادية بتونس(٤٨).

لذلك اتخذت الحكومة الأمريكية بعضًا من القرارات التي أوصى بها من الكونجرس الأمريكي، وهي أن تقوم الدول الأجنبية الأخرى بالمشاركة معها في تقديم المساعدات الاقتصادية والفنية إلى تونس، خاصةً في القروض التي تقدمها برامج التنمية الاقتصادية، والتي قد بلغ عددها حوالي ٤٨٠ قرضًا، إلى جانب قروض المشاريع والسلع الغذائية. ومن هنا رأت الحكومة الأمريكية أن تقوم بتخفيض مبالغ المساعدات التي تقدمها إلى تونس؛ لأنها تعتقد أن تونس من المداخلات المتاحة لها من قبل هذه الدول، كانت تعمل على توفير بعضًا من احتياجاتها الاقتصادية حتي ولو بنسبة قليلة(٤٩).

كما أشار مساعد وزير الشئون الأفريقية ديفيد نيوسوم D. Newsom في برقية إلى السفير التونسي الجلولى في واشنطن في ٢٩ فبراير ١٩٧٢م، بأن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على إثبات صداقتها للدولة التونسية عن طريق منحها قرضًا إضافيًا بقيمة مليون دولار

(47) F.R.U.S: Memorandum From Harold Saunders of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs Kissinger, Vol. E–5, Part 2, Documents On North Africa, 1969–1972, Washington, October 29, 1970, p. 3.

(48) F.R.U.S: Airgram A–41 From the Department of State to the Embassy in Tunisia, Vol. E–5, Part 2, Documents On North Africa, 1969–1972, Washington, June 22, 1971, p. 3.

(49) Ibid, p. 5.

لتنمية القطاع الزراعي في تونس، وكان يجري على إدراجه في إطار خطة المساعدات الدولية القادمة(٥٠).

كما أشار نيوسوم أيضًا إلى القرار الذى اتخذته الحكومة الأمريكية، بشأن إجراء مفاوضات مع تونس، من أجل مسألة إضافة ٦٠ ألف طن من القمح، و١٠ ألف طن من زيت فول الصويا، إلى الاتفاقية الاقتصادية الخاصة لعام ١٩٧٢م، بحيث تبلغ قيمة هذه الإضافات حوالي ٤ ملايين دولار، باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية هي المانح الرئيس لتونس من خلال القروض والمنح، حيث بلغ مجموعها حوالي ٤٠ مليون دولار، أي ١١% من إجمالي المساعدات الاقتصادية الأمريكية لأفريقيا(٥١).

كما وافقت وزارة الخارجية الأمريكية على منح تونس قرضًا آخر بقيمة ٢,٥ مليون دولار، وكان هذا القرض وفقًا للشروط والأحكام التي ينص عليها برنامج الائتمانات للمساعدات الأمريكية في ٦ مايو١٩٧٤م، وقد تمت الموافقة على القرض من قبل ممثلي وزارات الدولة والدفاع، ومكتب الإدارة والميزانية، وكانت وزارة الخزانة الأمريكية تري أن حجم المساعدة المقدمة إلى تونس، يجب ألا تزيد مدتها عن خمسة سنوات، مع تقديم بعض المتغيرات في الطلب من أجل الحصول على القرض(٥٢).

لذلك طلبت تونس من الحكومة الأمريكية التأكد من عدم حدوث أي انخفاض في مستوى المنح والمساعدات الأمريكية المتوقع لها في ميزانية عام ١٩٧٥م، وكان من المقترح أن تكون قيمتها ٢,٢ مليون دولار، والتي كانت من ضمن منح خطة البحر المتوسط، إلى جانب منحها قرضًا آخر بقيمة ١,٥ مليون دولار من مبيعات الخارجية الأمريكية(٥٣)، كما اجتمع وزير الخارجية التونسي حبيب الشطي مع وزير الخارجية الأمريكي كيسنجر A.H. Kissinger في واشنطن، وأشار الشطي إلى سوء الأوضاع الاقتصادي التي تمر بها البلاد

(50) Memorandum of Conversation, Vol. E–5, Part 2, Documents On North Africa, 1969–1972, F.R.U.S, Washington, February 29, 1972, p. 2.

(51) Memorandum of Conversation, Vol. E–5, Part 2, Documents On North Africa, 1969–1972, F.R.U.S, Washington, February 29, 1972, p. 2.

(52) Letter From the Acting Coordinator for Security Assistance of the Department of State Vest to the Director of the Defense Security Assistance Agency Peet, Vol. E–9, Part 1, Documents On North Africa 1973–1976, .R.U.S, Washington, May 14, 1974, p. 332.

(53) F.R.U.S: Telegram From the Embassy in Tunisia to the Department of State, Vol. E-9, Part 1, Documents On North Africa, 1973–1976 , Tunis, December 13, 1974, p. 339.

التونسية جراء انخفاض مستوي المساعدات الأمريكية، وهذا جعلها تستخدم كل مواردها الاقتصادية لمدة عامين تقريبًا(٥٤).

نتيجة لسوء الأوضاع الاقتصادية في تونس، انتهز الرئيس الليبي معمر القذافي الفرصة، وأراد إقامة اتحاد مع الحكومة التونسية، إلى جانب المخططات الخاصة بالجزائريين ضد تونس، وهذا جعل الأخيرة تضطر إلى وضع نظام خطط للدفاع عن نفسها باستخدام مواردها الاقتصادية. وكانت موارد تونس الاقتصادية محدودة ولا تمكنها من القيام بأي إجراء في التنمية الاقتصادية والدفاع عن حدودها في نفس الوقت، وكانت موارد تونس من النفط والفوسفات محدودة أيضًا إلى جانب الموارد الزراعية، وهذا ما جعل تونس لا تستطع متابعة الخطة الاقتصادية، والدفاع عن حدودها من الجزائريين والليبيين في وقت واحد(٥٥).

لقد أصبحت المصالح الاقتصادية والتجارية الأمريكية في الدولة التونسية في ذلك الوقت ضعيفة، حيث بلغت التجارة الأمريكية في تونس عام ١٩٧٧م حوالي ١٥٠ مليون دولار، بينما كانت الاستثمارات الأمريكية في تونس حوالي ٨٥ مليون دولار، وكان من الممكن أن تزداد النسبة الاقتصادية للولايات المتحدة، إذا ثبت أن موارد النفط والغاز في تونس كانت تعمل بشكل أوسع، وهذا كله كان راجع إلى قلة عدد السكان في تونس، إلى جانب افتقارها إلى ثروة وطنية كبيرة(٥٦).

لقد كانت تونس تتلقى اعتمادات ومساعدات اقتصادية من مبيعات الخارجية العسكرية في عام ١٩٨٠م، حيث كانت الحكومة التونسية تتوقع أن تصل قيمة هذه المساعدات إلى ٢٥ مليون دولار، ولكن كان من المرجح أن تقوم الحكومة الأمريكية بتخفيض قيمة هذه المساعدات إلى ١٥ مليون دولار، لعدم قدرتها على تلبية مبلغ الـ ٢٥ مليون دولار كاملًا التي وعدت به تونس سابقًا(٥٧).

---

(54) Memorandum of Conversation, Vol. E-9, Part 1, Documents On North Africa, 1973–1976, F.R.U.S, Washington, October 22, 1976, p. 358.

(55) Memorandum of Conversation, Vol. E-9, Part 1, Documents On North Africa, 1973–1976, F.R.U.S, Washington, October 22, 1976, p. 358.

(56) Interagency Intelligence Memorandum, Vol. XVII, Part 3, North Africa, F.R.U.S, Washington, February 28, 1978, p.472.

(57) Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs Brzezinski to President Carter, Vol. XVII, Part 3, North Africa, F.R.U.S, Washington, November 27, 1978, p.474.

وقد أعطى الرئيس الأمريكي كارتر فرص كبيرة للأعمال الزراعية أن تدخل ضمن التعاون الاقتصادي الأمريكي مع تونس، لأنه كان يرى أنها ذات فائدة لتونس والحكومة الأمريكية؛ لأن النمو والازدهار الاقتصادي يجعل التونسيين يعيشون حياة أفضل، كما يعمل أيضًا على توسيع النفوذ الاقتصادي التونسي في جميع أنحاء شمال أفريقيا والشرق الأوسط، لذلك قامت الحكومة الأمريكية بجعل مشاريع الاستثمار الزراعي مشتركة مع الحكومة التونسية، وكان هذا أمرًا غير مسبوق بين الدول التي قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم المساعدات لها(٥٨).

وقد قام السفير التونسي علي هداية بدعوة وكيل الوزارة الأمريكي ديفيد نيوسوم، قبل البدء في عقد اجتماع اللجنة المشتركة للحديث معه، حول إمكانية رفع المساعدات الاقتصادية الأمريكية إلى تونس، وأن يتم ذلك من خلال عرض ومناقشة الأمر في اجتماع اللجنة المشتركة، وكان رد السيد نيوسوم بأن حكومته ستستخدم هذا الاجتماع لإيجاد طرقًا مختلفة لاستمرار التعاون الأمريكي في تونس، إلى جانب تشجيع الحكومة الأمريكية على تقديم مساعدات إضافية إلى مشروع التنمية الريفية في تونس الوسطى(٥٩).

وقد انعقدت الدورة الرابعة للجنة الأمريكية التونسية المشتركة في تونس العاصمة من ٣٠ إلى ٣١ مارس عام ١٩٧٩م بحضور كل من وزيرة التجارة الأمريكية خوانيتا كريبس Juanita M. Kreps، ووزير التجارة التونسي صلاح الدين بن مبارك في فندق سيدي بوسعيد، ودارات المناقشات والاحاديث بين الطرفين، وخلال هذا الاجتماع أشارت الحكومة الأمريكية إلى مسألة تمديد القروض والمنح الثنائية بعد عام ١٩٨١م، كما عبرت الحكومة التونسية في الاجتماع عن رغبتها في استمرار المساعدات الاقتصادية الأمريكية لها بعد عام ١٩٨١م(٦٠).

كما أكدت الحكومة الأمريكية على استمرارها في تقديم المساعدات الاقتصادية بشكل كبير إلى تونس حتى نهاية الخطة الخامسة من برامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية عام ١٩٨٠م، كما أنها أشارت إلى أن عام ١٩٨٢م بعيد للغاية، وأنها ليست في وضع يسمح لها

---

(58) Memorandum of Conversation, Vol. XVII, PART 3, North Africa, F.R.U.S, Washington, November 29, 1978, p.478.

(59) F.R.U.S: Telegram From the Department of State to the Embassy in Tunisia, Vol. XVII, Part 3, North Africa, Washington, March 24, 1979, p. 481.

(60) F.R.U.S: Telegram From the Department of State to the Embassy in Tunisia, Vol. XVII, Part 3, North Africa, Washington, March 24, 1979, p. 481.

باستمرار إمداد تقديم المساعدات الاقتصادية إلى تونس بعد عام ١٩٨١م[٦١]. كما أن الحكومة التونسية حصلت من خلال اجتماعات اللجنة الفرعية للتنمية الاقتصادية المتعلقة بمستويات المعونة وأنواعها ومدتها على معلومات حول مبالغ التمويل الخاصة بالمشاريع الاقتصادية، خاصةً مشاريع التنمية الريفية في تونس الوسطى من خلال تقديم ملف حول هذا المشروع، والذي كان يضم حوالي (٢٢) فدانًا من الأراضي التونسية بتكلفة ١٠٠ مليون دينار تونسي[٦٢].

كما ساهمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية AID بمبلغ ٨٣ مليون دينار تونسي، إلى جانب إعطائها مساعدة سلعية قدرها ١٠ ملايين دولار، تبدأ من عام ١٩٧٩م إلى عام١٩٨١م، حيث صرح أعضاء الوكالة الأمريكية قائلين: "أكدنا أننا أخذنا تعهدنا بجدية بالغة، لتقديم مساعدة كبيرة حتى عام ١٩٨١م؛ ولأن المشروعات الجيدة كانت متاحة؛ فقد قدمنا في العام الماضي ضعف المساعدة التي قدّرناها في الأصل"، ولكنها استبعدت المساعدة السلعية لحين موافقة الكونجرس على توفير الأموال اللازمة لها، ومع مراعاة التحذيرات المعتادة من قبل الحكومة الأمريكية، حيث إن ما يقرب من ٢٥ مليون دولار قد يكون متاحًا لمشروع التنمية الريفية CTRD في تونس الوسطى. وأما فيما يتعلق بالمعونة الغذائية، فقد أشارت الحكومة الأمريكية إلى أنه من المحتمل أن تبلغ قيمة هذه المعونة من ١٠ إلى١٢ مليون دولار في عامي ١٩٨٠م و ١٩٨١م[٦٣].

(61) F.R.U.S: Telegram From the Embassy in Tunisia to the Department of State, Vol. XVII, Part 3, North Africa, Tunisia, April 5, 1979, p. 484.
(62) Ibid: p. 484
(63) F.R.U.S: Telegram From the Embassy in Tunisia to the Department of State, Vol. XVII, Part 3, North Africa, Tunisia, April 5, 1979, p. 484-485.

خـاتمــة

لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية من أول الدول التي قد اعترفت باستقلال تونس عام ١٩٥٦م، وقامت بتقديم المساعدات الاقتصادية لها باعتبارها دولة مستقلة حديثة، وعقدت معها أول اتفاقية اقتصادية في مارس عام ١٩٥٧م، وقد توالت بعدها العديد من الاتفاقيات الاقتصادية بين الدولتين، واستفادت الولايات المتحدة الأمريكية من علاقاتها وصلتها بتونس كثيرًا في المحافظة على تجارتها، ومصالحها الدولية في البحر المتوسط، كما عملت على تلبية جميع احتياجات تونس الاقتصادية، خاصةً بعد أن أوقفت الحكومة الفرنسية تقديم المساعدات الاقتصادية إلى تونس بعد الاستقلال. وعقدت تونس العديد من الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول الأجنبية الأخرى، كما قدمت الوكالة الدولية للتنمية التابعة للولايات المتحدة المساعدات الاقتصادية إلى تونس باعتبارها عضوًا في الأمم المتحدة.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: الوثائق الأمريكية المنشورة:

اعتمد البحث بشكل أساسي وكبير على الوثائق الأمريكية المنشورة، والتي شملت الفترة من ١٩٥٦م إلى ١٩٨١م

Foreign Relations of the United States (F.R.U.S):-

- Telegram from the Embassy in France to the Department of State, Vol. XVIII, Paris, July 20, 1956.
- Telegram from the Department of State to the Embassy in France, Vol. XVIII, Washington, November 19, 1956.
- Memorandum of Conversation, Tunis, March 18, 1957, Vol. XVIII, Tunis, March 18, 1957.
- Telegram from the Department of State to the Embassy in France, Vol. XVIII, Washington, November 19, 1956.
- Telegram from the Consulate at Rabat to the Department of State, Vol. XVIII, Rabat, May 6, 1957.
- Memorandum of a Conversation Between the Minister of the French Embassy Lucet and the Deputy Director of the Office of Western European Affairs Tyler, Department of State, Washington, June 1, 1957,Vol. XVIII, Washington, June 1, 1957.
- Memorandum from the Assistant Secretary of State for African Affairs Williams to Secretary of State Rusk, Vol. XXI, AFRICA, Washington, February 14, 1961.
- Circular Telegram from the Department of State to Certain Diplomatic Posts, Vol. XXI, Washington, May 16, 1961.
- Report Prepared by the Fourth Interdepartmental Survey Group for President Kennedy, Vol. XXI, Washington, April 19, 1963.
- Paper Prepared in the Bureau of African Affairs, Vol .XXI, Washington, September 11, 1963.
- Paper Prepared in the Department of State, Vol. XXIV, Washington, April 27, 1965.
- Memorandum From the President's Special Assistant for National Security Affairs Bundy to President Johnson, Vol. XXIV, Washington, April 29, 1965.
- Memorandum of Conversation, Vol. XXIV, Washington, April 29. 1965.
-Memorandum From Secretary of State Rusk to the Administrator of the Agency for International Development Bell, Vol. XXIV, Washington, May 10, 1965.
- Memorandum from the President's Special Assistant Rostow to President Johnson, Vol. XXIV, Washington, April 4, 1966.
- Telegram From the Department of State to the Embassy in Tunisia, Vol. XXIV, Washington, March 1, 1968.

- Memorandum From the President's Special Assistant Rostow to President Johnson, Vol. XXIV, Washington, May 24, 1968.
- Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs Kissinger to President Nixon, Vol. E–5, Part 2, Documents On North Africa, 1969–1972, Washington, October 7, 1970.
- Memorandum From Harold Saunders of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs Kissinger, Vol. E–5, Part 2, Documents on North Africa, 1969–1972, Washington, October 29, 1970.
- Airgram A–41 From the Department of State to the Embassy in Tunisia, Vol . E–5, Part 2, Documents on North Africa, 1969–1972, Washington, June 22, 1971.
- Memorandum of Conversation, Vol. E–5, Part 2, Documents On North Africa, 1969–1972, Washington, February 29, 1972.
- Letter From the Acting Coordinator for Security Assistance of the Department of State Vest to the Director of the Defense Security Assistance Agency Peet, Vol. E–9, Part 1, Documents On North Africa, 1973–1976 , Washington, May 14, 1974.
- Telegram From the Embassy in Tunisia to the Department of State, Vol. E-9, Part 1, Documents On North Africa, 1973–1976 , Tunis, December 13, 1974.
- Memorandum of Conversation, Vol. E-9, Part 1, Documents On North Africa, 1973–1976, Washington, October 22, 1976.
- Interagency Intelligence Memorandum, Vol. XVII, Part 3, North Africa, Washington, February 28, 1978.
- Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs Brzezinski to President Carter, Vol. XVII, Part 3, North Africa, Washington November 27,1978.
- Memorandum of Conversation, Vol. XVII, PART 3, NORTH AFRICA, Washington, November 29, 1978.
- Telegram From the Department of State to the Embassy in Tunisia, Vol. XVII, Part 3, North Africa, Washington, March 24, 1979.
- Telegram From the Embassy in Tunisia to the Department of State, Vol. XVII, Part 3, North Africa, Tunis, April 5, 1979.

- **ثانيًا: قائمة المراجع:-**

١) المراجع العربية والمعربة:

– جون بيندر وسايمون أشرودو: الاتحاد الأوروبي (مقدمة قصيرة جدا)، ط١، ترجمة: خالد غريب علي، مرا: ضياء وارد، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٥م.

– شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم: تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١م.

– علي تابليت: "تونس تعترف بالولايات المتحدة الأمريكية ١٧٩٧م"، ***حوليات جامعة الجزائر***، ١٩٩٨م.

– عبد الكريم عزيز: نضال شعب آبي تونس ١٨٨١–١٩٥٦، مركز النشر الجامعي، تونس، ٢٠٠١م.

– عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة ، ج١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د. ت.

– عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د. ت.

– محمد محمد عتريس إبراهيم: معجم بلدان العالم، ط٥، مكتبة الآداب للنشر، ٢٠١٢م.

٢) المراجع الأجنبية :

- Re Sumo Attuquayefio: The Rationale Underlying U.S Policy Of , Master of Arts Thesis -The Development Case Study's Tunisia Department, College of International Service, American University, College of, Department of Political Science, 1965, International Law and Relations.

- Howard C. Reese, Thomas D. Roberts and others: Area hand book for the Republic of Tunisia, The American University Systems Research Corporation Research, July, 1970.

- **المجلات العلمية:**

١)– المجلات العربية:

– سراب جبار خورشيد: "العلاقات التونسية – الأمريكية ١٩٥٦–٢٠١١م"، ***المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية***، مج٤، ع ٢، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق، ٢٠٢٠م.

– ناظم رشم معتوق الإمارة: "تونس والولايات المتحدة الأمريكية دراسة في العلاقات السياسية ١٩٥٦–١٩٥٨م"، ***مؤسسة كان التاريخية للنشر***، ع ١٤، الكويت، ديسمبر ٢٠١١م.

٢)– المجلات الأجنبية:

- Egya N. Sangmuah: "Eisenhower and Containment in North Africa 1956 – 1960", ***Middle East Journal***, Vol. 44, No. 1, 1990.

- Peter L. Hahn: "Securing the Middle East: The Eisenhower Doctrine of 1957", ***Presidential Studies Quarterly***, Vol. 36, No. 1, Mar. 2006.